ثالثا : المشترك والمستقبل

⑧ المفاهيم الغربية .. (الديموجرافية)

لايمكن العبور إلى منظور الهوية الشرقية فى مستوياتها أو تحولاتها دون أن نتمهل عند هذه الهوية المزقة كما أراد أن ينحتها لنا الغرب ثم يعيد تشكيلها حسب رؤيته الاستعمارية.

وقد تجسدت المحاولات الاستعمارية فى الحقبة السابقة أو الإمبريالية أوفى الحقبة الأمريكية فى إعادة ترسيم الحدود الجغرافية تبعا لاتجاه هذه القوى وأطماعها، وفى هذا يمكن أن نمر بسرعة إلى هذا التقسيم الغربى النفعى للشرق مرورا بالقرون الاستعمارية وصولا بتحويل هذا التقسيم إلى واقع مع اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ إلى هذا التقسيم المريب الغريب الذى عرفته المنطقة ليس مع بداية الصراع بين الاتحاد السوفيتى والغرب الأمريكى عقب الحرب العالمية الثانية وحسب، وإنما عبر النصف الثانى من القرن العشرين، وعلى الرغم من أن بين أيدينا العديد من هذه التصورات الاستعمارية فى عملية إخضاع المنطقة للغرب الإمبريالى أو الاستعمارى، فسوف نتوقف عند مثلين اثنين، لنرى، إلى أى حد سعى الغرب إلى تأكيد هذه الفوضى «غير» الافتراضية منذ فترة مبكرة.

وسوف نتمهل هنا عند مثلين :

- الوثيقة الصهيونية
- الخريطة الامريكية

أولا : الوثيقة الصهيونية

إن نظرة عامة إلى الوثيقة التى نشـرت بالفعل فى بداية ثمانينيات القرن العشرين ترينا نسيجا قاتما من المؤامرة التى يحيكها الغرب بأحد أدواته – الصهيونية المعاصرة –، وهى تترجم السـعى الحثيث لإحكام هذه الفوضى المريبة فى المنطقة[1].

وهذا السعى لتمزيق المنطقة بدا مبكرا جدا، نستطيع رصد بداياته فـى العصر الحديث مع معاهدة لندن ١٨٤٠ إلى معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٧، ففى هذا المحيط الذى يمتد من كامب ديفيد الأولى – ١٨٤٠ يمكـن أن نرصد العديد من هذه المواقف الدؤوبة لتمزيق المنطقة، فمن

---

(١) انظر الوثيقة.

(نشـرت ١٩٨٢ بمجلـة « كيفونيـم » التـى تصدرها المنظمـة الصهيونيـة العالمية بعنوان «استراتيجية إسرائيلية للثمانينيات». ولقد نشرت الوثيقة باللغة العبرية، وتم ترجمتها إلى اللغة العربية، وقدمها د، عصمت سـيف الدولة كأحد مستندات دفاعه عن المتهمين فى قضية تنظيم ثورة مصر عام ٨٨).

http://www.arabnyheter.com/ar/index.php?option=com –

هناك العديد من الوثائق والخرائط فى العديد من هذه المراكز منها:

مركز جافى للدراسـات الاستراتيجية

مجموعـة الأزمـات الـدوليـة

المعهد العالمى للدراسات الاستراتيجية

المعهد الكندى للدراسات الاستراتيجية

مجموعة الدراسـات الاستراتيجيـة

مركز فريمان للدراسـات الاستراتيجية

معهد واشنطن لدراسات الشرق الأردنى

معاهدة لندن ١٨٤٠ إلى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ ووعد بلفور ١٩١٧ فصك الانتداب البريطانى على فلسطين فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢وصولا إلى تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧والأحداث الدرامية الدامية التى وصلت إلى القرار رقم ٢٤٢ الصادر من الأمم المتحدة فى ١٩٦٧، الذى ينص على حق إسرائيل فى الوجود بعد النكبة إلى نقاط «الموزاييك» التى تتطور وتتصاعد فى المنطقة والتى تشهد تطورها الحثيث فى بدايات القرن الحادى والعشرين ..

وقد يكون من المهم هنا إيراد نص الوثيقة أكثر من التعليق عليها، وقد قومت طويلا التعليق على الوثيقة أو الإشارة إليها دون إيراد «النص» هنا، وهو ما نسعى إليه:

أولا : نظرة عامة إلى العالم العربى والإسلامى :

١ – إن العالم العربى الإسلامى هو بمثابة برج من الورق أقامه الأجانب (فرنسا وبريطانيا فى العشرينيات)، دون أن توضع فى الحسبان رغبات وتطلعات سكان هذا العالم .

٢ – لقد قسم هذا العالم إلى ١٩ دولة كلها تتكون من خليط من الأقليات والطوائف المختلفة، والتى تعادى كل منها الأخرى وعليه فإن كل دولة عربية إسلامية معرضة اليوم لخطر التفتت العرقى والاجتماعى فى الداخل إلى حد الحرب الداخلية كما هو الحال فى بعض هذه الدول.

٣ – وإذا ما أضفنا إلى ذلك الوضع الاقتصادى يتبين لنا كيف أن المنطقة كلها، فى الواقع، بناء مصطنع كبرج ورقى، لايمكنه التصدى للمشكلات الخطيرة التى تواجهه.

٤ – فى هذا العالم الضخم والمشتت، توجد جماعات قليلة من واسعى الثراء وجماهير غفيرة من الفقراء، فمعظم العرب متوسط دخلهم السنوى حوالى ٣٠٠ دولار فى العام.

٥ – إن هذه الصورة قائمة وعاصفة جدا للوضع من حول إسرائيل، وتشكل بالنسبة لإسرائيل تحديات ومشكلات وأخطار، ولكنها تشكل أيضا فرصا عظيمة.

ثانيا – مصر

١ – فى مصر توجد أغلبية سنية مسلمة مقابل أقلية كبيرة من المسيحيين الذين يشكلون الأغلبية فى مصر العليا، حوالى ٨ مليون نسمة. وكان السادات قد أعرب فى خطابه فى مايو من عام ١٩٨٠ عن خشيته من أن تطالب هذه الأقلية بقيام دولتها الخاصة أى دولة لبنانية مسيحية جديدة فى مصر ..

٢ – والملايين من السكان على حافة الجوع نصفهم يعانون من البطالة وقلة السكن فى ظروف تعد أعلى نسبة تكدس سكانى فى العالم.

٣ – وبخلاف الجيش فليس هناك أى قطاع يتمتع بقدر من الانضباط والفعالية.

٤ – والدولة فى حالة دائمة من الإفلاس بدون المساعدات الخارجية الأمريكية التى خصصت لها بعد اتفاقية السلام.

٥ – إن استعادة شبه جزيرة سيناء بما تحتويه من موارد طبيعية ومن احتياطى يجب إذن أن يكون هدفا أساسيا من الدرجة الأولى اليوم.

إن المصريين لن يلتزموا باتفاقية السلام بعد إعادة سيناء، وسوف يفعلون كل ما فى وسعهم لكى يعودوا إلى أحضان العالم العربى، وسوف نضطر إلى العمل لإعادة الأوضاع فى سيناء إلى ما كانت عليه.

٦ - إن مصر لا تشكل خطرا عسكريا استراتيجيا على المدى البعيد بسبب تفككها الداخلى، ومن الممكن إعادتها إلى الوضع الذى كانت عليه بعد حرب يونية ١٩٦٧ بطرق عديدة .

٧ - إن أسطورة مصر القوية والزعيمة للدول العربية قد تبددت فى عام ١٩٥٦ وتأكد زوالها فى عام ١٩٦٧.

٨ - إن مصر بطبيعتها وبتركيبتها السياسية الداخلية الحالية هى بمثابة جثة هامدة فعلا بعد سقوطها، وذلك بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحيين والتى سوف تزداد حدتها فى المستقبل. إن تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف إسرائيل السياسى فى الثمانينيات على جبهتها الغربية.

٩ - إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة، على عكس ما هى عليه الآن، سوف لا تشكل أى تهديد لإسرائيل بل ستكون ضمانا للزمن والسلام لفترة طويلة، وهذا الأمر اليوم بمتناول أيدينا.

١٠ - إن دولا مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منها سوف لا يكون لها وجود بصورتها الحالية، بل ستنضم إلى حالة التفكك والسقوط التى ستتعرض لها مصر، فإذا ما تفككت مصر فستتفكك سائر الدول الأخرى.

إن فكرة إنشـاء دولة قبطية مسـيحية فى مصر العليا إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التى تتمتع بالسيادة الإقليمية فى مصر – بعكس السـلطة والسـيادة المركزية الموجودة اليوم – هى وسيلتنا لإحداث هذا التطور التاريخى.

ثالثا - ليبيا

إن القذافى يشـن حروبه المدمرة ضد العرب أنفسهم انطلاقا من دولة تكاد تخلو من وجود سكان يمكن أن يشكلوا قومية قوية وذات نفوذ. ومن هنـا جاءت محاولاته لعقد اتفاقيات باتحاد مع دولة حقيقية كما حدث فى الماضى مع مصر وحدث مؤخرا مع سوريا .

رابعا – السودان:

وأما السـودان أكثر دول العالم العربى الإسلامى تفككا فإنها تتكون مـن أربع مجموعات سـكانية كل منها غريب عن الآخـر، فمن أقلية عربية مسلمة سنية تسيطر على أغلبية غير عربية أفريقية إلى وثنيين إلى مسيحيين .

خامسا – سوريا

١ – إن سـوريا لاتختلف اختلافا جوهريا عن لبنان الطائفية باسـتثناء النظام العسـكرى القـوى الذى يحكمها، ولكـن الحرب الداخلية الحقيقية اليوم بين الأغلبية السـنية والأقلية الحاكمة من الشـيعة العلويين الذين يشكلون ١٢٪ فقط من عدد السكان، تدل على مدى خطورة المشكلة الداخلية .

٢ – إن تفكك سوريا والعراق فى وقت لاحق إلى أقاليم ذات طابع قومى ودينى مستقل، كما هو الحال فى لبنان، هو هدف إسرائيل الأسمى فى الجبهة الشرقية على المدى القصير، فسوف تتفتت سوريا تبعا لتركيبهـا العرقى والطائفى إلى دويلات عدة كما هو الحال الآن فى لبنان .

٣ – وعليه فسوف تظهر على الشاطئ دويلة علوية

٤ – وفى منطقة حلب دويلة سنية

٥ – وفـى منطقة دمشـق دويلة سـنية أخـرى معادية لتلـك التى فى الشمال.

٦ – وأمـا الدروز فسـوف يشـكلون دويلـة فى الجولان التى تسـيطر عليها.

٧ – وكذلك فى حوران وشمال الأردن وسـوف يكون ذلك ضمانا للأمن والسلام فى المنطقة بكاملها على المدى القريب، وهذا الأمر هو اليوم فى متناول أيدينا.

سادسا – العراق

١ – إن العـراق لاتختلـف كثيرا عـن جارتها ولكـن الأغلبية فيها من الشيعة والأقلية من السنة. إن ٦٥٪ من السكان ليس لهم أى تأثير على الدولة التى تشكل الفئة الحاكمة فيها ٢٠٪ إلى جانب الأقلية الكردية الكبيرة فى الشمال.

٢ – ولولا القوة العسكرية للنظام الحاكم وأموال البترول، لما كان بالإمكان أن يختلف مستقبل العراق عن ماضى لبنان وحاضر سوريا .

٣ – إن بشائر الفرقة والحرب الأهلية تلوح فيها اليوم، خاصة بعد تولى الخمينـى الحكم، والذى يعتبر فى نظر الشـيعة العراقيين زعيمهم الحقيقى وليس صدام حسين.

٤ – إن العـراق الغنى بالبترول والتى تكثر فيه الفرقة والعداء الداخلى هو المرشح التالى لتحقيق أهداف إسرائيل.

٥ – إن تفتيت العراق هو أهم بكثير من تفتيت سـوريا وذلك لأن العراق أقوى من سوريا.

٦ – إن فى قوة العراق خطورة على إسرائيل فى المدى القريب أكبر من الخطورة النابعة من قوة أية دولة أخرى .

٧ – وسـوف يصبح بالإمكان تقسيم العراق إلى مقاطعات إقليمية طائفية كما حدث فى سوريا فى العصر العثمانى.

٨ – وبذلك يمكن إقامة ثلاث دويلات (أو أكثر) حول المدن العراقية

٩ – دولـة فى البصـرة ، ودولة فى بغداد، ودولة فـى الموصل، بينما تنفصل المناطق الشـيعية فى الجنوب عن الشـمال السنى الكردى فى معظمه.

سابعا - لبنان :

أمـا لبنان فإنها مقسـمة ومنهارة اقتصاديا لكونها ليس بها سـلطة موحدة، بل خمس سلطات سيادية (مسيحية فى الشمال تؤيدها سوريا وتتزعمها أسـرة فرنجيه، وفى الشـرق منطقة احتلال سـورى مباشر، وفى الوسـط دولة مسيحية تسـيطر عليها الكتائب، وإلى الجنوب منها

وحتى نهر الليطانى دولة لمنظمة التحرير الفلسطينية هى فى معظمها من الفلسطينيين؛ ثم دولة الرائد سعد حداد من المسيحيين وحوالى نصف مليون من الشيعة) .

إن تفتت لبنان إلى خمس مقاطعات إقليمية يجب أن يكون سابقة لكل العالم العربى بما فى ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية .

ثامنا - السعودية والخليج

١ – إن جميع إمارات الخليج وكذلك السعودية قائمة على بناء هش ليس فيه سوى البترول.

٢ – وفى البحرين يشكل الشيعة أكثرية السكان ولكن لا نفوذ لهم.

٣ – وفى دولة الإمارات العربية المتحدة يشكل الشيعة أغلبية السكان

٤ – وكذلك الحال فى عُمان.

٥ – وفى اليمن الشمالية وكذلك فى جنوب اليمن..توجد أقلية شيعية كبيرة.

٦ – وفى السعودية نصف السكان من الأجانب المصريين واليمنيين وغيرهم بينما القوى الحاكمة هى أقلية من السعوديين.

٧ – وأما فى الكويت فإن الكويتيين يشكلون ربع السكان فقط.

٨ – إن دول الخليج والسعودية وليبيا تعد أكبر مستودع فى العالم للبترول والمال ولكن المستفيد بكل هذه الثروة هى أقليات محدودة لا تستند إلى قاعدة عريضة وأمن داخلى، وحتى الجيش ليس باستطاعته أن يضمن لها البقاء.

٩ – وإن الجيش السعودى بكل ما لديه من عتاد لايستطيع تأمين الحكم ضد الأخطار الفعلية من الداخل والخارج. وما حدث فى مكة عام ١٩٨٠ ليس سوى مثال لما قد يحدث.

١٠ – إن شبه الجزيرة العربية بكاملها يمكن أن تكون خير مثال للانهيار والتفكك كنتيجة لضغوط من الداخل ومن الخارج وهذا الأمر فى مجمله ليس بمستحيل على الأخص بالنسبة للسعودية سواء دام الرخاء الاقتصادى المترتب على البترول أو قل فى المدى القريب، فالفوضى والانهيار الداخلى هى أمور حتمية وطبيعية على ضوء تكوين الدول القائمة على غير أساس.

تاسعا – المغرب العربى :

١ – ففى الجزائر هناك حرب أهلية فى المناطق الجبلية بين الشعبين اللذين يكونان سكان هذا البلد.

٢ – كما أن المغرب والجزائر بينهما حرب بسبب المستعمرة الصحراوية الأسبانية بالإضافة إلى الصراعات الداخلية التى تعانى منها كل منهما

٣ – كما أن التطرف الإسلامى يهدد وحدة تونس.

عاشرا – إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان:

١ – فإيران تتكون من النصف المتحدث بالفارسية والنصف الآخر تركى من الناحية العرقية واللغوية، وفى طباعه أيضا.

٢ – وأما تركيا منقسمة إلى نصفين: نصف من المسلمين السنة أتراك

الأصل واللغة، والنصف الثانى أقليات كبيرة من ١٢ مليون شيعى علوى و ٦ مليون كردى سنى.

٣ – وفى أفغانستان خمسة ملايين من الشيعة يشكلون حوالى ثلث عدد السكان.

٤ – وفى باكستان السنية حوالى ١٥ مليون شيعى يهددون كيان هذه الدولة.

حادى عشر - الأردن وفلسطين :

١ – والأردن هى فى الواقع فلسطينية حيث الأقلية البدوية من الأردنيين هى المسيطرة، ولكن غالبية الجيش من الفلسطينيين وكذلك الجهاز الإدارى. وفى الواقع تعد عمان فلسطينية مثلها مثل نابلس.

٢ – وهى هدف استراتيجى وعاجل للمدى القريب وليس للمدى البعيد وذلك لأنها لن تشكل أى تهديد حقيقى على المدى البعيد بعد تفتيتها.

٣ – و من غير الممكن أن يبقى الأردن على حالته وتركيبته الحالية لفترة طويلة. إن سياسة إسرائيل – إما بالحرب أو بالسلم – يجب أن تؤدى إلى تصفية الحكم الأردنى الحالى ونقل السلطة إلى الأغلبية الفلسطينية.

٤ – إن تغيير السلطة شرقى نهر الأردن سوف يؤدى أيضا إلى حل مشكلة المناطق المكتظة بالسكان العرب غربى النهر سواء بالحرب أو فى ظروف السلم.

٥ – إن زيـادة معـدلات الهجرة من المناطق وتجميـد النمو الاقتصادى والسـكانى فيها هو الضمان لإحداث التغير المنتظر على ضفتى نهر الأردن

٦ – ويجب أيضا عدم الموافقة على مشـروع الحكم الذاتى أو أى تسوية أو تقسيم للمناطق ...

٧ – ولم يعـد بالإمكان العيش فـى هذه البلاد فى الظروف الراهنة دون الفصل بين الشـعبين بحيث يكون العـرب فى الأردن واليهود فى المناطق الواقعة غربى النهر.

٨ – إن التعايش والسـلام الحقيقى سـوف يسـودان البلاد فقط إذا فهم العرب بأنه لن يكون لهم وجود ولا أمن دون التسليم بوجود سيطرة يهودية على المناطق الممتدة من النهر إلى البحر، وأن أمنهم وكيانهم سوف يكونان فى الأردن فقط.

٩ – إن التمييـز فى دولة إسـرائيل بين حدود عـام ١٩٦٧ وحدود عام ١٩٤٨ لم يكن له أى مغزى.

١٠ – وفى أى وضع سياسى أو عسكرى مستقبلى يجب أن يكون واضحا بأن حل مشـكلة عرب إسـرائيل سوف يأتى فقط عن طريق قبولهم لوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة حتى نهر الأردن ومابعده.

١١ – تبعـا لمتطلبات وجودنا فى العصـر الصعب (العصر الذرى الذى ينتظرنا قريبا).

١٢ – فليس بالإمكان الاسـتمرار فى وجود ثلاثة أرباع السـكان اليهود على الشريط الساحلى الضيق والمكتظ بالسكان فى العصر الذرى.

١٣ – إن إعادة توزيع السكان هو إذن هدف استراتيجى داخلى من الدرجة الأولى، وبدون ذلك فسوف لا نستطيع البقاء فى المستقبل فى إطار أى نوع من الحدود، إن مناطق يهودا والسامرة والجليل هى الضمان الوحيد لبقاء الدولة.

١٤ – وإذا لم نشكل أغلبية فى المنطقة الجبلية فإننا لن نستطيع السيطرة على البلاد، وسوف نصبح مثل الصليبيين الذين فقدوا هذه البلاد التى لم تكن ملكا لهم فى الأصل وعاشوا غرباء فيها منذ البداية.

١٥ – إن إعادة التوزان السكانى الاستراتيجى والاقتصادى لسكان البلاد هو الهدف الرئيسى والأسمى لإسرائيل اليوم.

١٦ – إن السيطرة على المصادر المائية من بئر سبع وحتى الجليل الأعلى، هى بمثابة الهدف القومى المنبثق من الهدف الاستراتيجى الأساسى، والذى يقضى باستيطان المناطق الجبلية التى تخلو من اليهود اليوم.

□□□

ثانيا : الخريطة الأمريكية

ولا نحتـاج إلى جهـد كبير لمراجعة دراسـات مراكـز بحوث الأجهزة الغربيـة والصهيونية لنرى هذه الخريطة الجديدة التى رسمت للمنطقة، وسوف نشير فى هذا إلى آخر خريطة بين يدينا تخضع للتقسيم الغربى- الإمبريالى، وهى الخريطة التى بين أيدينا هنا حيث[1]:

يمكن أن نرى فيها إعادة تقسيم الشرق بالمنظور الغربى ..

وقـد يكون من المهم هنـا إيراد الخارطة المصنوعـة أكثر من التعليق عليها: إن نظرة واحدة تقدمها لنا الناحية الشـرقية من الخريطة ترينا أنها تقسم إلى عدة أقسام :

---

(١) «نيوزويك»

Joel Kotkin 09/ 27 /2010

Joel Kotkin is executive editor of NewGeography.com and is a distinguished presidential fellow in urban futures at Chapman University and an adjunct fellow with the Legatum Institute in London. He is author of The City: A Global History. His newest book is The Next Hundred Million: America in ٢٠٥٠, released in February, ٢٠١٠.

Illustration by Bryan Christie, Newsweek

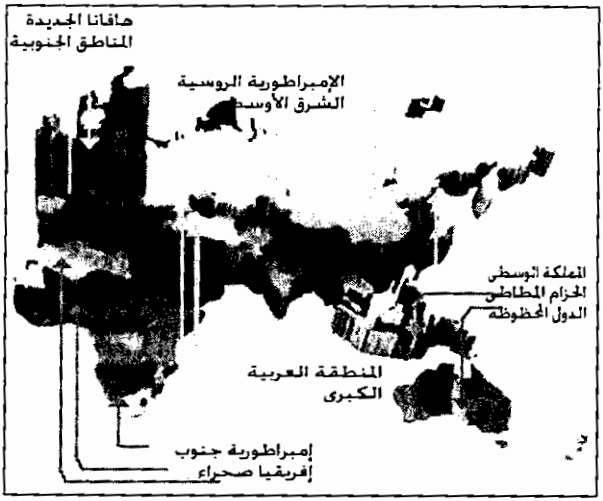

أولا: وضع مصر والأردن والكويت والأراضى الفلسطينية، والسعودية، والإمارات العربية، واليمن ضمن مسمى دول المنطقة العربية الكبرى. Greater Arabia التى تربطها علاقات ثقافية ودينية وعرقية وثيقة، فضلا عن أن الدول النفطية هناك تعد لاعبا رئيسيا سياسيا وماليا حتى وإن كان هناك تفاوت بين المستويات الاقتصادية لدول الخليج العربى.

ثانيا: وضع منطقة «إيران ستان» وهذه المنطقة، Bahrain، Gaza Strip، Iran، Iraq، Lebanon، Syria تضم دول البحرين وقطاع غزة وإيران والعراق ولبنان وسوريا، والتى تعانى من سوء إدارة الأوضاع الاقتصادية، مما جعلها مستوردا صافيا للسلع الاستهلاكية والمعدات التكنولوجية والغذاء وحتى النفط المكرر.

ثالثا: وضع الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس ضمن منطقة الحزام المغاربي Maghrebian Belt، التي تمتد من الساحل الأفريقي للبحر الأبيض المتوسط، وتحاول بعض منها إحراز تقدم نسبي كليبيا وتونس.

رابعا: وضع «كوتكين» دول تركيا، وتركمانستان، وأوزبكستان ضمن منطقة «العثمانيين الجدد» The New Ottomans

ويرى هنا وضع متعمد يرى فيه أن تركيا تجسد الارتداد الحالي للانتماء القبلي، مقارنة بالتركيز على أوروبا بدرجة أقل، إذ أنه على الرغم من أن علاقاتها مع الاتحاد الأوربي تعد محورا اقتصاديا إلا أنها تتحول سياسيا وعلى مستوى العلاقات الخارجية نحو ممتلكاتها العثمانية القديمة في الشرق الأوسط، ودول آسيا الوسطى وهنا، أيضا.. نؤثر أن نستعيد النص أكثر من الهبوط إليه..وهو ما نضعه بين يدى القارىء – المتلقي.

وهو ما يعود بنا إلى التجليات الأخيرة للمشترك الثقافي

□□□

⑨ التجربة التركية نموذجا

الخـروج إلى الهوية الثقافية يمكن أن يعود بنا –جغرافيا وتاريخيا– من هذه المنطقة – المنطقة العربية – إلى المناطق الإسـلامية فى الشـرق – تركيا – لتصل إلى المركز فى منطقة (ثقافة الهوية)..

ثقافة الهوية هنا تشـير إلى مفاهيم عديـدة، وعبورا من المفاهيم التى تتكـرر فى المعاجم العربيـة يمكن أن نلاحظ أن المفهـوم لايختلف فى القواميس الأجنبية عن المفهوم العربى اللهم إلا فى المحتوى الذى يرتبط بالثقافة .

فالهويـة رديـف الأنـا الذى هو غـير الآخر ،بمعنـى أن التعريف الأبسـتمولوجى للهوية لم يتغـير ولكن مشـتملاتها أو تعريفها الثقافى والحضـارى هو الـذى طرأت عليه تغيرات. وقـد اختلف الباحثون فى الموضوعـات المتعلقـة بالهوية والشـخصية إلى أى علم تنسـب، وهكذا تعددت تعريفات الهوية حسـب العلـم الذى يبحث فيها : علم النفس أو علم الاجتماع، وسـنقتصر هنا على تعريفها فى مجال علم السياسـة وعلم الاجتماع السياسـى،أى سنعالج هنا الهوية الجماعية Collective Identity والهويـة بهذا المعنى هى شـعور الفـرد بالانتماء إلى جماعة أو جماعات معينة ،تجانس المجتمع هو الذى يحدد ما إذا كانت الهوية انتمـاء لجماعة واحـدة أو لعدة جماعات ،ففى المجتمعات المتجانسـة عرقيـا وطائفيا تكـون الهوية أكثر انسـجاما لأن الانتمـاء يكون لنفس الطائفة ونفس العرق أو الاثنية ،فيما المجتمعات غير المتجانسـة تتعدد

فيهـا الانتماءات مما يخلق تعددا فى الهويات وهذا التعدد يكون خصبا وبناءا حيث تسـود ثقافة الديمقراطية ومؤسساتها وقد يكون عامل صراع يؤسس لطائفية مقيتة حيث تغيب الديمقراطية.

ويجـب هنا أن نسـرع بالقول أن ثقافة الهويـة تصبح خارطة المركز وليس تمثيلا له ..

وعلـى الرغم مـن أن التجربة التركية حرصت منـذ البدايات الأولى لها فـى العصر الحديث (الفتر ة الكمالية) على حالة أقرب إلى الهوية القومية التركية أو حاصل مفهومى «الإسلام والحداثة السياسية» فى فترة التطور التالية، فإن أكثر ما يلفت النظر هنا أن هذه التجربة- فى تطورها الأخير- تسـعى إلى الوصـول إلى مفهوم جديد يعبر عـن هذه «الهوية» الواعية خاصة فى علاقاتها مع المنطقة الإسـلامية الأخرى فى الجنوب (الشرق العربى) بمايلفت النظر إلى تطور التجربة فى علاقاتها ببقية دول المنطقة فى حوار إيجابى مع العديد من هذه العلاقات والوشائج بين دول الشمال – الغربى الاستعمارى أو الإمبريالى الأمريكى .

وهو ما يمكن أن نلفت النظر فيه إلى أن التجربة التى خرجنا بها من تجربة ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ كانت تعنى أنها أقرب إلى التجربة التركية أكثـر منهـا إلى التجربة الإيرانية (الخومنية) رغـم ما تردد فى الجمعة الأخيرة فى فبراير الشهر التالى فى هذا الوقت .

وهو ما يجب أن نسـتعيد فيه دلالة هذه التغييرات المهمة فى تركيا المعاصرة، فعلى المستوى الداخلى، تتأهب البلاد لثلاثة تطورات إيجابية ومصيرية خلال العامين المقبلين

- استفتاء شعبى عام على مشروع دستور جديد للبلاد بتوقيع حزب العدالة ثم انتخابات نيابية فى (يوليو) العام ٢٠١١.
- الانتخابات الرئاسية المرتقبة فى العام ٢٠١٢.
- والتى يعتزم أردوغان خوضها عن حزب العدالة عقب إدخال تعديلات جوهرية على هيكل النظام السياسى التركى تجعله أقرب إلى الشكل الرئاسى، الذى يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات واسعة.

وهو ما يلفت النظر إلى تزايد فرص حزب العدالة والتنمية فى حسمها.

وهو ما يلفت النظر فى علاقات تركيا – الفعلية – بدول المنطقة.

وعلى الرغم من أننا لانستطيع إغفال ولع تركيا بالتطور الليبرالى العلمانى منذ فترة مبكرة من القرن العشرين، فإننا لانستطيع تجاهل عاملين أساسيين مباشرين، إضافة إلى عوامل عميقة المدى سنتناولها لاحقا، وراء هذا الصعود:

- **الأول**: أنّ الشعب التركى لم يعد على استعداد لإعطاء النخبة العلمانية التقليدية فرصة أخرى بعد ثلاثة أرباع القرن من العنف والانقسام الداخلى والتوتر والتأزم الاقتصادى المستمر.
- **الثانى**: أنّ الناخب التركى يأمل أن يحقق صعود الحزب إلى الحكم إعادة التوازن إلى إشكالية الهوية والثقافة، التى نخرت الجمهورية التركية وأقامت تلك الهوة العميقة بين الدولة والمجتمع.

وبرغم مايمكن أن يؤخذ على التجربة خاصة فى تطورها التاريخى الحاد من الخصوصية التركية والتجربة العثمانية المؤلة فى بدايات القرن

العشـرين، فإننـا يمكن أن نلاحظ أنها تقدم، خاصـة فى بدايات القرن الحادى والعشـرين وعبر محاولة فرز، فكرا قادرا على تحقيق المصالحة التاريخية المنشودة بين القيم الخصوصية وقيم الحداثة الكونية (السابق) التى نسـتخلص منها بعض الدروس الناجعة من هذه التجربة لإسـلام سياسى حديث، ونختصرها فى النقط التالية:

١- النظام الديمقراطى السـلمى هو وحـده القادر على إحداث التغيير، سـواء كان التغيير إنشـاء أو تصحيحا. ونجاحه فى تركيا يدحض ويسـفّه الاتجاه الـذى يعتمد العنف والإرهـاب والمؤامرات لإعداد الانقلابات كوسائل وحيدة للتغيير.

٢- إن الحركات الإسلامية التى تنزلق إلى العمل بأساليب غير ديمقراطية تضل سـبيلها، ومن واجبها أن تراجع تصوراتها ومفاهيمها وطرق عملها، وتتأقلم مع متطلبات الحداثة السياسية، وتندمج فى مجتمع الواقع السياسـى وتقبل التعاون مع مؤسساته. كما عليها أن تنأى عـن اعتقادها بأنها وحدهـا مالكة الحقيقة، بمـا يجعلها تجاهر غيرهـا بحملات الإقصـاء والتنديد وأحيانا تصـدر أحكام التكفير على المجتمعات. وقد جاء المثال الأفضل من إعلان حزب «العدالة والتنميـة» أنه يقبل العلمانية التـى لا تناهض الدين، وينخرط فى أعماق المجتمع التركى ويتعامل ويتعاون مع المؤسسـات الدستورية بما فيها مؤسسة الجيش.

٣- إسلاميو تركيا يبعثون برسالة بليغة إلى كل حركات الإسلام السياسى مفادها أنه يمكن تقديم الإسلام بصورة مختلفة عما يعرضه الأصوليون

المتزمتون الذيــن يقدمون للعالم صورة متخلفــة ومرعبة عنه: إنهم يتحدثــون بلغة عصرية مفهومة ويعــبّرون عن أفكار متمدنة: فصل الديــن عن الدولة، الديمقراطية وحرية العمل السياســى للجميع، كفالة حقوق الإنسان، المساواة بين النساء والرجال.

٤- إن الدرس الذى ينبغى أن نستوعبه من التجربة التركية هو أن الممارسة. التى تتم فى ثنايا العملية الديموقراطية، كفيلة بتطوير أفكار الإســلام السياســى وإنضاجها، ومن ثم صعودها ســلم الاعتــدال بتدرج؛ وهو الاعتدال الذى يوفر لعناصره قدرة عالية من المرونة. أما فى ظل منطق الحظر والقمع، فإنّ فكرة الاعتدال تصبح مطلبا بعيد المنال.

والســؤال يظل قائما: كم يلزم الإسلام السياسى العربى من تحولات حتــى يفهم أن عليه الإقــلاع عن أفكاره وتصوراتــه ومفاهيمه المحنطة عــن الماضى والحاضر والمســتقبل، وعن الدولــة والمجتمع والفرد، وعن المرأة والطفل والحريات الشخصية، وعن الفلسفة والفكر والفن والأدب، والحريات العامة؟.

أو ليســت المجتمعات العربيــة فى حاجة ملحــة وعاجلة إلى دولة تقــوم على الحق والقانون الديمقراطى، فتكتســب المجتمعات فى ظلها المناعة والقوة وتستعيد بفضلها الثقافة العربية -الإسلامية حيويتها وتقوم بتجديد نفسها؟.

ربمــا أنّ ما نشــهده من بروز عصر الإســلام السياســى العلمانى - الديموقراطى فى تركيا، هو المقدمة الأولى والضرورية لبزوغ فجر هذا النوع من الإسلام السياسى فى كل العالم العربى.

وهـو ما يعود بنا إلى اسـتدعاء الهوية الثقافية عـبر النموذج التركى وصولا إلى المنطقة العربية.

وهـو مـا نتمهل معه أكثر عـبر رصد تأثير هذا المشـترك - الثقافى والأخلاقى - هنا.

وبـدا تأثره فـى المحيط العام - الثقافـى - وإن كان من الممكن أن نسـتعيد تجلياته هنا بما خلفه المشـترك الثقافى عبر المشترك السياسى التركى الواعى فى العصر الحديث ..

عن تأثير الأنموذج التركى فى العالم العربى المعاصر

ولكى نجسـد تأثير الأنموذج التركى فى عالمنـا العربى يجب علينا أن نرى مشـروعا تركيا يحـاول فيه نظام علمانى أن يسـتوعب المكون الدينى فى المجتمع ويدخله فى معادلة النظام السياسـى، كما علينا أن نلاحـظ أن قادة حزب «العدالة والتنمية» قدموا صيغة للعمل السياسـى اسـتخلصوها من خصوصية الواقع التركى - بشـروطه وسقفه- تعاملت مع الحد الممكن وليس الحد الأقصى، ومع الحقائق وليس مع الأمنيات. وكذا تطوير مشـروعهم تم عبر أجواء الممارسـة الديمقراطية التى أتاحت فرصة التطوير والإنضاج واكتساب الخبرات.

لقـد بدا التأثر بالأنموذج التركى واضحـا فى العديد من الانتخابات التى شـهدتها بعض الأقطار العربية، مما يشـير إلى صعود تيار الإسلام السياسـى، مهما اختلفت درجات التسـامح والتضييق على هذا التيار، وهو ما يستحق قدر من التأمل والدراسة للتعامل مع هذه الظاهرة، خاصة

وأنها تعبّر عن إرادة الشعوب فى هذه المنطقة من العالم. إذ تستطيع أن تقدم للعالم العربى نموذج الدولة الوطنية الحديثة، التى تقوم على قاعدة المواطنة وتتصالح داخلها الهويات الفرعية، العرقية والطائفية، من دون انقسام أو تفتت، فهذا الأنموذج يستطيع إلهام العديد من الدول العربية المأزومة بتعدد ياتها الثقافية أو الطائفية أو الميثولوجية.

كما بدا التأثر واضحا فى برامج بعض حركات الإسلام السياسى فى العالم العربي، ففى الحالة السورية مثلا، أعلنت حركة «العدالة والبناء» – مؤخرا – برنامجا لبناء دولة مدنية للمواطنين السوريين فى المستقبل. وقد ورد فيه..

وانطلاقا من اعتزازنا بالإسلام دينا وحضارة وقيما وأخلاقا، اعتزاز المجدد الذى يعيش عصره ويجتهد فيه لا المقلد الجامد على تراث الأباء والأجداد، واعتزاز من يرى الدين تحريرا للإنسان وثورة على الهيمنة والاستبداد والفساد لا مسوغا لذلك أو غطاء، واقتناعا منا بضرورة الانفتاح على الآخر، الآخر الإنسان فى العالم الفسيح نأخذ منه ما نراه مناسبا لنا فنهضمه ونتمثله ونهب له كل ما يدفع به نحو الأمام، ومن اقتناعنا بالديموقراطية المتصالحة مع الدين المستقلة عن رأس المال صيغة معاصرة تضمن للجميع العيش بحرية وسلام.

وربما يفسر هذا إعجاب الشرق بالتجربة التركية سواء بتطورها السياسى المعاصر أو حتى بالميل الشعبى الملاحظ هنا وهناك فى مبادراتها كما حدث فى الباخرة «أسطول الحرية» أو هذه السياسة لتركيا بالمنطقة التى تشير إلى الإعجاب الشديد لدى الجمهور العادى فيما يلاحظ من التعرف إلى

مايحـدث من – أو فى – تركيا اليوم مرورا بهـذه «الدراما التلفزيونية» التى استأثرت باهتمام الكثيرين فضلا عما شغل المثقفين خاصة فى الشرق العربى من هذا «التحول الديموقراطى والإسلام المعتدل، والصيغة المتوازنة للعلاقة بـين الدين والدولة، والبراجماتية السياسـية التى تحقق مصالح عامة، والانفتـاح الإيجابى على العالم؛ وعوامل الجذب التى مثّلت قيما إيجابية»..إلى غير ذلك من تجليات التجربة عندنا.

الأكثر من هذا ما لاحظه رموز الفكر السياسـى عندنا حين يشـخص المثقف المعاصر «حالة» الدوار التى تدخل فيه جماعة الإخوان المسـلمين فى مصر عن شـبيهتها فى التجربة التركية، فيرى ترجيح هذه التجربة الأخـيرة مـن أن المقارنة بين فكـر الإخوان فى مصر وحـزب «العدالة والتنميـة» فى تركيـا لايمكن أن تكـون إيجابية أو منتجـة بأية حال ما لم تشـمل إدراك الفـرق بين مصر وتركيا. ومـع ذلك، يبدو الحزب التركى ذو الخلفية الإسلامية متفوقا على الجماعة المصرية ذات المرجعية الإسلامية لأسباب يعنينا منها هنا أنه أكثر قدرة على الاجتهاد والتوفيق الخلاّق بين ما لايمكنه تجنبه وما لا يستطيع أن يقبله.

ويفصل الباحث لرصد هذا المشترك الثقافة والأخلاقى الأمر أكثر حين يرصـد الدلالة فى المقارنة من معنـى واحد هو فى القدرة على الاجتهاد والتنظـير والتجديد. وهنـا تكمن إحدى أهم مشـاكل جماعة «الإخوان المسـلمين» فى تاريخها، وفى حاضرها، وهى مشكلة ضعف القدرة على الاجتهاد والتنظير[1].

(1) الإخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل. د.وحيد عبدالمجيد. مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠١٠.

وهـو ما يضعنـا بـين المشـترك الثقافى والمشـترك السياسـى فى آن واحد..

وهذه مشـكلة مزمنة عاشـت مع جماعة «الإخوان المسـلمين» على مدى تاريخها فى بلـد كمصر. ومازالت تضعف قدرتها على طرح رؤية واضحة للمسـتقبل.. كانت الاختلالات التى ضربت الجماعة بشدة فى أربعينيـات القرن الماضى، فى أحد أهم جوانبها، نتيجة ضعف قدرتها الاجتهادية والتنظيرية.

كان اللجـوء إلى العنف، فى غياب رؤية واضحة للعلاقة بينه وبين الخط الأساسـى للجماعة وهو العمل السـلمى، نتيجة عوامل من بينها هشاشة تلك القدرة التنظيرية.

وربمـا لـو أن الجماعة كانت أفضـل حالا على مسـتوى الاجتهاد والتنظير لاسـتطاعت معالجـة الاختلالات التى اقترنـت بتنامى نفوذ النظام الخاص الذى أتاح السلاح لقيادته قوة فى داخلها وليس فقط فى مواجهة الآخرين.

وقد انعكست تلك القوة نفوذا وسلطة أخلا بموازين القوى فى داخل الجماعـة، الأمر الذى أفقدهـا أهم ما ينبغى أن تحافظ عليه أية جماعة بشـرية حريصة على تماسكها بدءا من التكوينات الاجتماعية والسياسة الصغـيرة ووصولا إلى الدولـة، وهو أن يكون هنـاك مركز واحد لإصدار القرار. فالتجربة التركية تظل تجربة إيجابية يمكن الاسـتفادة منها من موقـف الحزب التركى من كثير من القضايا «فى منهجه المعتدل ونزعته العملية وميله إلى المرونة فى كثير من الأحيان. كما أن موقفه تجاه قضايا

الحريات العامة والشخصية مشهود، بالرغم من تأييده حجاب المرأة وعمله الدائب من أجل توسيع انتشاره دون أن يمنعه ذلك من احترام النساء غير المحجبات وترشيح عدد منهن على قوائمه الانتخابية.

وهو ما يشار إلى التجربة النموذجية المجتهدة هناك غير أن هنالك فرقا ينبغي ألاّ يغيب عن ذهننا بين أن يكون حزب «العدالة والتنمية» أكثر ديموقراطية من أى حزب إسلامى آخر فيما نعرف حتى الآن، وبين أن يكون حزبا ديموقراطيا نموذجيا لا تأتيه الشمولية ولا الأحادية من بين يديه ولا من خلفه.

فأن يكون هذا الحزب أكثر ديموقراطية من غيره، فهذا مما لا شك فيه اليوم. ولكن لكى تكون ديموقراطيته كاملة غير قابلة للانتكاس أو الارتداد، فهذا يقتضى إيمانا لا لبس فيه بأن دكتاتورية الأغلبية لا تختلف من حيث المبدأ عن الاستبداد الفردى أو طغيان قلة حاكمة.

وليس هناك ما يدل على أن حزب العدالة والتنمية يؤمن بديموقراطية غير قابلة للتحول إلى ديكتاتورية الأغلبية بالممارسة، لأن رؤيته لعملية الانتخابات فى النظام الديموقراطى يمكن أن تفضى إلى مثل هذه الدكتاتورية.

فقد ظهر فى أكثر من مناسبة أن هذا الحزب يؤمن بأن حصوله على الأغلبية يجيز له أن يحتكر السلطة ما استطاع إلى ذلك سبيلا ؛ وبأن التفويض الانتخابى هو تفويض مطلق وليس نسبيا. ويعنى ذلك أنه لا يحترم اثنين من أهم مبادئ العملية الديموقراطية، بل المبدأين اللذين لا تكون هذه العملية ديموقراطية حقا فى غيابهما على هذا النحو :

- التوافق الوطنى على القضايا الكبرى.
- نسبية التفويض الانتخابى ومحدوديته زمنيا وموضوعيا.

وهو ما يشـير فى التحليل الأخير إلى أن المسافة التى تفصله عن جماعة «الإخوان المسلمين» فى مصر تبدو أطول. ولذلك قد يكون تطور هذه الجماعة فى اتجاه يقصر المسـافة، التى تفصلها عن الحزب التركى الذى يعتبر أكثر أحزاب الإسلام السياسـى ديموقراطية، نقلة كبيرة فى موقفها تفتح طريقا جديدا أمام المسـتقبل.. مستقبلها. ومسـتقبل التطور الديموقراطى فى مصر أيضا[1].

والتجربة هنا تثرى هذه الهوية الثقافية التى نشـير إليها؛ وهو ما يفسر تطـور النموذج التركى فهو نموذج قائم بذاته، يتردّد ذكره فى نطاق الدعوة إلى العلمانية فى البلدان الإسلامية الأخرى، وحديثا فى نطاق التنويه بصورة «الحزب الإسلامى» الممكن قبوله فى ظل مرجعية علمانية، مثلما أصبح يتردّد ذكـره أيضا، فى كثير من الكتابات الإسـلامية، بصدد دعوات إلى التعامل مع واقع البلدان الإسلامية على غرار ما صنع «حزب العدالة والتنمية» وهو ما يصل بنا – فى السـياق الأخير– إلى إيجابية هذه النزعة التركية الواعية خاصة إذا حاولنا اسـتعادة خيوطها بين المركز والدائرة البعيدة لنصل منها إلى أهـم ملامح هذه الهوية الثقافية التى يمكـن أن نعثر فيها على التجربة السياسية الاجتماعية الواعية فى الشرق.

وهـو ما يعـود بنا إلى كثـير من المواقـف التركية الأخيرة فـى المنطقة العربية..

---

(1) السابق

وقد يكون من المهم قبل أن ننهى هذا المشهد أن نستعيد معا هذه الفترة التى شـهدت رحيل مركب «مرمرة» التركى إلى الشاطىء الفلسطينى، وإصرار الترك فيه إلى الوصول إلى الأرض المحاصرة التى اجتاحتها القوات الاسـرائيلية لتفتح النـار علـى الموكب التركى، وقتها، رأينا وعرفنـا الكثير من الأثر التركى فى عقل ووجدان الإنسان العربى المقهور. كان من السهل أن نتلفت حولنا لنرى هنا وهنـاك كتابات ومواقـف الكثير من ابناء هذه الهوية (الثقافية) فى المنطقة وهم يستعيدون العطر التركى حين كانت «الهوية»الثقافية كافيه لتجنيب الكثير من المخاطر .. وكان من السهل أن نستمع إلى هذه الأصوات الواعية المعبرة عن الهوية الثقافية الشرقية، ولن أدع هذه السطور عن التأثير التركى دون أن أذكر – على سبيل المثال – عبارة ترددت كثيرا خاصة من أبناء فلسطين داخل هذه المناطق المستعمرة (لا المستوطنة) كما كانو يدعون أو المناطق المحاصرة (لا الإرهابية كما كانوا يرددون)، نتعرف إلى هذه العبارة التى نذكرها دون استعادة مرجع معين لشـيوعها، لنقرأ: ..(و).. أما إن كان الفلسطينى القادم إلى تركيا من غزة، فإن الترحـاب فيه أبلغ وأكثر، إذ يلتف حوله الأتـراك، وكأنهم يرون كائنا قادما من الفضاء، به يتبركون، ومنه يسـمعون ما يحبون عن غزة وأهلها». ويضيف: «وعندمـا أصبح من المتعذر على أبناء قطاع غزة، مغادرة القطاع إلى مصر، مرورا إلى أى دولة أخرى، إلا إذا كانوا يحملون إقامة سنوية سارية المفعول فى دولة ثالثة، قامت الحكومة التركية مشـكورة، بتسهيل حصول حملة جوازات سفر السـلطة الفلسـطينية عموما، وأبناء قطاع غزة خصوصا إقامة سـنوية، مكنتهم من مغادرة قطاع غزة والعودة إليه فى أى وقت».

كان لابـد أن نشـهد ونعترف بتأثير «الثقافة» الشـرقية واسـتعادتها حولنا..

⑩ الثقافة - الهوية - العولمة - المستقبل

لايمكـن أن نصل إلى المسـتقبل أو نبحث عن العلاقة بين المسـتقبل والثقافة دون أن نمر على قيمة «الهوية» .....

قيمـة الهوية إذن أهم القيم التـى يجب التنبه إليها فى البحث عن المستقبل .. والوعى به.

وهو ما تسـتعاد معـه قيمة الوعى فى هذه القضيـة التى تصبح مثار تسـاؤلات من آن لآخر، سـواء فى الأزمات الكـبرى أو فى التجمعات الفكرية والسياسـية التى تعرض للواقع المؤسـى الذى نعيش فيه جميعا فى العصر الحديث.

وعبـورا من التعريفـات الأثيرة الكثيرة التى عبرنـا بها عبر التاريخ يبدو أننا لابد من العود إليها ثانية ما دمنا نبحث عن مسـاحة لأقدامنا اليوم، مسـاحة نسـتعيد فيها الوعى بالمستقبل، هذا الوعى الذى يجب التنبه إليه ونحن نستعيد معانى الكلمة المحورية هنا (كايروس).

وهـو ما يرتبط بعديد من المصطلحـات والرموز والأفكار التى عرضت أمامنا منذ نهايات الحرب العالمية الأولى حين بدأت المنطقة تعبر مصيرها بين الحروب المستمرة بين الغرب الأوروبى ثم الأمريكى والغرب الروسى ومع انحسـار الحرب الباردة بسقوط سور برلين بدأنا نتعرف إلى الكثير مـن قيمنا بخطى سـريعة مع حركـة العولمة ثم نكسـات بداية القرن الحادى والعشرين من الغزوات العربية العربية أو الغزوات الأمريكية فى هذا القرن الجديد ..

وعبورا فوق العديد من هذه التعريفات نستطيع أن نتمهل عند مفهومين أو تعريفين هنا حول المستقبل والهوية.

وبرغم أننا أمام العديد من التعريفات التى تشير إلى المستقبل، فإننا نستطيع أن نردد مع القول إن الهوية تعنى هنا إشارات ورموز منظومة الدين والعادات والتقاليد والقيم الأخلاقية، والتى اصطبغت بصبغة الإسلام بمعنى – وهو ما نردده من آن لآخر هنا – أن هذه الصبغة تستمد ألوانها من (الثقافة) التى اصطبغت عليها (الهوية) الشرقية هنا وليس العقيدة بالضرورة.. إنها ثقافة الهوية.. أو هى – بشكل أدق – هوية الثقافة ..

إنها جملة المشاعر التى تتمثل فى منظومة العادات والتقاليد وأشكال السلوك والميل إلى وجهة النظر الخاصة بنا هنا سواء إلى الكون أو إلى الكيان .. سواء إلى الآخر أو إلى الذات.

ويشير هذا المعنى إلى الكثير من الإشكاليات التى تفرض نفسها لتؤكد هذه«الحالة» لاتنفيها ؛ خاصة فى هذا المؤتمر الذى يحمل آفاقا مستقبلية واعية.. وهومانشير فيه إلى كثير من الدلالات قبل أن تتشابك الخيوط وتتماس فى المحيط البعيد.

بيد أننا قبل التمهل عند عناصر التغيير الدالة فى المشترك الثقافى فى المستقبل، قد يكون من المهم أن نشير إلى تعريف هذا المستقبل عند كاتب مثل «فرنسيس جاكوب» الذى يرى أن «المستقبل هو أحد الملكات التى ينفرد بها البشر عن سائر الكائنات الأخرى»، ويمكن تعريف المستقبل الذى تبلور عبر علم المستقبليات بأنه هو «التاريخ التطبيقى»

حيث ينشط ويتحول إلى فعل إيجابى حين يتوقف التاريخ، والمستقبليون – فـى علم المسـتقبل – لا يقنعـون بمجرد فهم ما حـدث فى الماضى، فهـم يريدون أن يسـتخدموا معرفتهم لتنمية فهم المسـتقبل، ويؤكدون أن المسـتقبل، لا الماضى، هو بؤرة الفعل الإنسانى، وأن قيمة الماضى هى إمكان استخدامه لإنارة المستقبل.

وهـو مـا يعود بنا للخروج مـن التجمد عند الماضـى أو التحدد عند الحاضر إلى معنى (الفعل) العلمى الواعى الواعد للمستقبل ..

الخـروج من الذات للعودة إليها – إذن – يحدث فى حضور الوعى بالمستقبل، وهو الوعى الذى يمكن أن نرصده هنا عدة إشارات... نتمهل فيها عند هذه الإشارات.

أ - إن تعدد صور الثقافة لا تلغى هوية الثقافة

فالعلاقة بين التأثير والتأثر تظل عضوية، فالتعددية الثقافية هى من تعددية الجنس البشـرى .كما أنها الشرط الأساسى والقاعدة الموضوعية لتطور المجتمع الإنسـانى .ويمكـن لثقافات عديـدة أن تكمل بعضها البعـض وتخرج أفضل ما لـدى الأخرى أثناء تطورهـا. وتُعد التعددية الثقافية والتعددية البيولوجية –كما لاحظ وانج لى وهودارس بالأكاديمية الصينية– مصدرا هاما لا يمكن الاسـتغناء عنه .كما تُعد شـرطا أساسيا لوجـود وتطور ورخاء البشـرية، ومن هنا، أصبحـت التعددية الثقافية اليوم وعيا عاما لغالبية الدول فى العالم، وهو ما تعرفنا إليه فى كثير من المواقف والمواضيع منها المؤتمر الدولى للمشترك الذى تعرفنا إليه أخيرا.

ولا نريد العود هنا لنصنف الهويات وإنما لنؤكد هذه التعددية الثقافية لدينا هنا فى القيم العقدية فى الشرق بكل مافى الحضارة الإسلامية من معنـى، وهو ما يعنى العود من الأقطـاب البعيدة إلى المركز ونحن نردد هذا المعنى الذى يتكرر كثيرا فى العلاقات العضوية بيننا وبيننا والآخر، وهـو ما تلخصه هذه العبـارة التى تتعدد ألفاظهـا وتتحدد معانيها فى الشرق اليوم من أن «..التعددية الثقافية ميراث عام للجنس البشرى وهى نقطـة الانطلاق نحو الابتكار والخلق لتكوين التطور الإنسـانى الفعال، وبفضل التعددية الثقافية وحدها تسـتطيع الثقافـات المتعددة الاحتفاظ بوجودها وإحداث تبـادل بينها وبين الثقافات الأخرى، كما يجب أن تكون التعددية الثقافية تعددية ثقافية مشتركة وعامة».

وعلى أسـاس ميراث وتحسـين الثقافة الخاصة بكل مجموعة يجب على جميع البشـر أن يتحدوا ويصروا على مبدأ التعددية الثقافية، كما يجب عليهم أن يحموا ويطوروا التعدد الثقافى ويبنوا معا عالما متناغما. ويجـب على كل فرد أن يحـترم التعددية الثقافيـة. وإن رفض التنوع الثقافى هو شئ ضد القانون الموضوعى للطبيعة وضد التطور الاجتماعى، وإذا حدث ورُفض التنوع الثقافى، فسيؤدى ذلك إلى اختفائه حتما.

إنها الهوية الواعية التى نلاحظ فيها هذه المبادىء التى تشتمل «على الاحترام المتبادل للسـيادة على الأرض وعـدم العدوان وعدم التدخل فى الشـئون الداخلية للآخرين والمساواة والفائدة المتبادلة والتعايش السلمى. ومازالـت هذه المبادئ تقدم بشـئ من القوة والحيويـة ويجب أن تكون القاعدة الأساسية للتعامل مع الشئون الدولية. ويجب على الدول، صغيرة

أم كبيرة، احترام الآخر والتعامل معه من منطلق المساواة. والأمر الباعث على التوتر أن يقوم الكبير والقوى بظلم الصغير والضعيف»، وليس مصادفة هنا أن الأستاذ الصينى يدلل على رأيه بعرض صور ما يحدث فى «القضية الفلسطينية والفوضى العراقية والمشكلة الأفغانية» فى آن واحد.

ومايقال فى العالم السياسى يقال فى العالم الاقتصادى سواء بسواء. إنها قضية احترام هوية الإنسان بتأكيد القيم الإيجابية[1].

ب - إن تعدد صور الثقافة لا تلغى الوعى بالثقافات الأخرى..

فالوعى الذاتى مع الثقافات الأخرى أهم مايجب التنبه إليه، ففى حين يدرك الإنسان أن هناك مشتركا بين الثقافات الغربية لا يلغى هذه العلاقة بين الذات والآخر، ففى حين يتنبه الإنسان لثقافة الهوية التى جبل عليها، يتنبه أيضا - وهو ما لايتعارض مع وعيه الأول- إلى الثقافة الأخرى.

(١) يقول وانج لى هنا: يحتل مبدأ المساواة والعدالة مكانة مهمة وخاصة فى مجتمع اليوم. ويتسبب انعدام العدالة فى حدوث التناقضات والصراعات على المستويين المحلى والدولي. وانعدام العدالة فى حد ذاتها يؤدى إلى تدمير التناغم. وعن طريق التأكيد على المساواة والعدالة، يمكننا بناء مجتمع متناغم. ويعتبر التسامح شرطا أساسيا وبيئة ضرورية لوجود التعددية الثقافية. وبدون هذه العدالة والمساواة، لايوجد تطور للتعددية الثقافية.

تشجيع النمو الاقتصادى وتضييق الفجوات بين دول الشمال ودول الجنوب.

مما لا شك فيه أن الاقتصاد يعد عاملا أساسيا للتطوير الاجتماعى. ولكن لسوء الحظ، ظهر الاتجاه لتوسيع الفجوات بين دول الشمال ودول الجنوب وخاصة تحت تأثير العولمة. ولذلك لا يوجد مجتمع دولى متناغم بدون تطور اقتصادى وتضييق للفجوات بين دول الشمال ودول الجنوب. وعندئذ، هل ستتحمل دول الشمال المسئولية والالتزام لمساعدة دول الجنوب. وهذا ما فعلته الصين بالضبط، على الرغم من أنها تنتمى للدول النامية وليس للدول الغنية. أضف إلى ذلك، ضرورة أن تحاول دول الجنوب تحسين نفسها والإمساك بجميع الفرص الطيّبة».

وهنـا يلاحظ أن تعـدد الرؤية هنا لايتعارض مع تحدد هذه الرؤية، فقد بالغ البعض فى الحديث عن الحضارة الغربية انطلاقا من أن هناك «مشـتركا بين الثقافات الغربية» (د.مجدى يوسـف) – فى هذا المؤتمر الذى عقد بجامعة القاهرة فى صيف ٢٠٠٦ بجامعة القاهرة.

وهنـا نلاحظ كيف أن العديد مـن المفكرين والمثقفين وقعوا فى قضية مركزيـة واحدة للثقافات أو الحضارات ،وقد رأينا معارضة البعض نقدا وتفنيدا للأسـس الفلسـفية التى قامت عليها تلـك النظريات بتوجهها اللا تاريخـى فـى النظر إلى الأدب والثقافـة «الأوروبية» من خلال رؤية «وحدة» شبه صوفية بينها ترجع إلى العصور الوسطى اللاتينية.

(إرنسـت روبـرت كورتيـوس Ernst Robert Cyrtius)، أو توليفة Synthesis لاتاريخانيـة تجمعها من عصـور اليونان القديمة حتى يمس ويس (إيريخ اورباخ Erich Auerbach) فى كتابه : المحاكاة Memesis الصادر عام ١٩٤٦. وتبلغ هذه التنظيرات المركزية الأوروبية ذروتها – فى نظـر الباحث – فـى كتاب (رينيه ويلـك Rene Wellek) بالتعاون مع (أوستن: نظرية الأدب Theory of Literatur)، الصادر عام ١٩٤٩)[1]

(١) ويدلـل على هذا بإضافته « وقد قمنا بتفنيد الأسـس المعرفية (الفلسـفية) التى قامت عليها تلك النظريات التى أفضت إلى مقولة «ويلك» الشهيرة: الأدب كل لا يتجزأ Literature is one and all . ولكن «ويلك» فضلا عن لاتاريخانية توجهه التى يغلفها بهذه العبارة البراقة، فقد اقتصر فى تنظيره الذى يركز علـى الجمالى فى الأدب ويهمش ما عداه من عوامـل اجتماعية أو تاريخية، على الآداب الناطقة باللغات الأوروبية، كى يأتى من بعده « رينيه إتيامبل René Etiemble «أستاذ الأدب المقارن والعام فى السربون، ليتمـرد منذ خمسـينات القـرن الماضى على هذه المركزية الغربية فى النظـر إلى الأدب، ولكنه لا يلبث أن يمضى على نفس نهجها المعرفى المحض الجمالى واللا تاريخى على الرغم من أنه يتحمس لضم الآداب غير الأوروبية إلى حظيرة الأدب العالمى. =

وهو لهذا يشير إلى حقيقة مهمة هنا، هى أن هنالك وحدة «ما بين الثقافات الإنسانية فى الشـرق والغرب وفى الجنوب والشمال على حد سواء، هى وحدة الاختلاف والتنوع الثرى للحلول الإبداعية.

وهـى الوحدة التى تؤكد على الوعـى بالثقافات الأخرى فى الوقت الذى ينبغى فيه – فى هذا الإطار– الوعى بالهوية التى تصبح فى حالة تماس وتداخل وتجانس كاملين مع هذا المعنى للمستقبل فى هذه الكلمة التـى تعبر عن هذا المؤتمرفـى الـ (كايروس) اللحظة المناسـبة والبديلة لأيـة لحظة أخـرى فى الماضى أو الحاضر؛ إنـه المعنى الذى يتجه إلى

=ثم يأتى الراحل إدوارد سعيد ليتمرد بدوره على الرؤية الاستعمارية للثقافات غير الغربية لاسيما فى كتابيه «الاستشراق» و «الثقافة والإمبريالية»، ولكنه لايلبث أن يقع هو نفسه فريسة للنظريات المبررة لوحدة مزعومة بين الآداب الغربية، خاصة عند «أورباخ» الذى طالما توحَّد معه سعيد وتأثر بمنهجه الفقه لغوى (الفيلولوجى)، وبذلك مضى هو الآخر على الدرب المعرفى نفسه للنظريات التى تدعو بصورة غير مباشرة إلى تكريس المركزية الأوروبية فى نظرية الأدب والثقافة، ومن ثم تهميش ما عداها من ثقافات العالم غير الغربى وفرض المعايير الغربية عليها. وإذا كان فقه اللغة هو الأداة التى نجأ إليها «مارتن برنال» فى كتابه: (أثينا السوداء) الصادر بالإنجليزية عام ١٩٧٨، فقد أدى به توجهه هذا من وجهة نظر الباحث إلى تهميش سياقات استقبال الأدب فى مختلف الثقافات الاجتماعية. كل ما هنالك هو أن «م. برنال» قد «قلب الآية» هنا، فبدلا من أن يكون الغرب الأوروبى الهيلينى هو مصدر الإنتاج الثقافى، نجد عنده أن الثقافة المصرية القديمة وتلك التى سادت حضارة ما بين النهرين هما الأصل فى إنتاج الثقافة التى أثرت فى اليونان القديمة. ومصدر نقد الباحث هنا يرتكز على ما يدعوه فى تنظيره «الخصوصية الاجتماعية للثقافات المستقبلة» – بكسر الباء – بوصفها بوتقة يعاد فيها صياغة ما يستقبل من منتجات ثقافية وافدة. وعادة ما يضيف هنا سياق الاستقبال إلى تلك العناصر المستقبلة – بفتح الباء – من خلال اختلافه الموضوعى عن شروط إنتاجها فى موقعها الثقافى الاجتماعى. ومن ثم فهذه الإضافة من جانب سياق الاستقبال هى فى حد ذاتها «إنتاج ثقافى» يحيل إلى جدل العلاقة بين إنتاج الثقافة واستقبالها.

المستقبل ونحن نبحث عن الوعى الذى لابد وأن نتسلح به فى الركون لهذه (الهوية) – الرمز وليس الأفكار العامة أو التعبيرات السلفية أو «الثيوقراطية» التى نرددها جميعا اليوم فى إمبابة بالقاهرة أو ميدان القائد ابراهيم فى الإسكندرية أو فى عدة ميادين أو مدن أخرى كثيرة فى الشرق.

وهو المعنى الذى لا يخلو – بعد العبور من قيمة الكرامة والحرية – كما نذكر فى شعارات الثورة الأخيرة إلى الديموقراطية .. وهو ما نصل معه إلى المعنى الثالث.

جـ - إن تعدد صور الثقافة لا يلغى الوعى بالديموقراطية

إن هذا المعنى يتحدد فى ضرورة التنبه إلى أهمية القيم –كقيمة الديموقراطية– فى رصد هذه العلاقة بين الثقافة العربية والثقافة الغربية أو فى جدلية التعاون بين الشمال والجنوب، وفى هذا ذهب البعض إلى أنه فى حتمية هذا المعنى لابد من التنبه إلى معنى الجوار بين الثقافات.. فقد صاحب ظاهرة العولمة ظاهرة أخرى وهى زيادة الاتصال بين الثقافات من خلال ثورة المعلومات التكنولوجية و «أصبحت الديمقراطية والتعددية و الحرية و احترام حقوق الانسان» من مفردات لغة العولمة التى تحدد الموضوعات الأساسية للحوار بين الثقافات والحضارات. فالديمقراطية مطلب مهم للشعوب فى جميع دول العالم، لأنها تساهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فالعلاقة بين تفعيل وإرساء مبادئ الديمقراطية على المستوى الدولى وحمايتها على المستوى العالمى علاقة وثيقة.

وإذا كانت الديمقراطية هى السبيل الأمثل لشرعية الحكومات فإن حمايتها على المستوى العالمى يعطى دفعة للجهود المبذولة دوليا فى هذا المجال. فالكثير من القرارات المتعلقة بالعلاقات الدولية تؤثر بشكل كبير فى المستوى الداخلى للدول.

و هناك العديد من الموضوعات التى لا تستطيع دولة بمفردها ومجموعة دول مجتمعة أن تواجهها بمعزل عن الآخرين.[1]

وهو ما يقترب بنا أكثر من أحد أضلاع المثلث متمثلا فى التغيير الإبداعى للفكر حولنا.

د - إن تعدد صور الثقافة لا يلغى الوعى بالقيم الفكرية والإبداعية

وقد شهد المؤتمر احتفاء كبيرا بقيمة المشترك الجمالى فى تأكيد ثبات الهوية والعمل لها، وقد كان على مشارك من جامعة جورج ميسون عن التنبيه إلى أهمية هذا المشترك الذى عاصر تطوره مع د.وجدى زيد- وكان يشغل منصب الملحق الثقافى المصرى بواشنطن-؛ أى عاصر هذه الفترة التى شهدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، هذا الحادث الذى شهد أهمية المشترك الثقافى فى الوعى بما يحدث حينئذ، وشهادة الباحث الغربى تتحدد فى عبارة دالة، يقول: «وكنا نتفكر فى سبل تناول موضوع «الاختلاف» أو التباين بين الثقافات من منظور كل مجتمع، كنا منزعجين من خطاب الإعلام الرسمى الذى يبث صورا للصراع من خلال مفاهيم مسبقة تدعم الأفكار الثابتة والبالية القديمة. إن وسائل الإعلام كالصحافة، والتلفاز والراديو عاجزة عن دعم فكرة التشابه بيننا، إنها

(1) المؤتمر، السابق

غـير قادرة على دفعنا للإبـداع وخلق «الجديد» من خـلال ثراء التنوع والاختلاف.

لقد كشفت مأساة الحادى عشر من سبتمبر العواقب الوخيمة الناجمة عن فشل العالم فى التوحد. إن الفترة الزمنية بين أحداث الحادى عشر من سـبتمبر حتى يومنا هذا تؤكد أهمية هذا المؤتمر ومشاريعنا المستقبلية بشأنه[1].

ولهـذا فنحن نتمهل معه طويـلا عند العديد من هـذه الأفكار التى تنتمى لفكرة المشترك فى جانبها الإبداعى – الميدانى فى آن واحد.

هـ- إن تعدد صور الثقافة لايلغى الوعى بالمستقبل

والوعى بالمسـتقبل هـو الحقيقة التى تجلت فى هـذا المؤتمر الذى عقـد بجامعـة القاهرة وهـو الوعى الذى نـراه فى مؤتمر الإسـكندرية «اتسليه» صيف ٢٠١١ حيث يتجلى فى العديد من الأبحاث والقراءات والتحذيرات الدالة إلى معنى التغيير هنا.

ولا نحتاج إلى جهد كبير لنشير إلى أن أهم ما انتهى اليه هذا الحفل أن صور الثقافة والوعى بها لاتنفى الوعى بالمستقبل.

بل إن الوعى بالمستقبل هو أهم ما يمكن أن تصل إليه قيمة «المشترك» فى تجلياته الثقافية والسياسـية والجمالية كما رأينا، وهو المعنى الذى صـاح به د. وجدى زيد فى نهاية هـذا الحفل الضخم الفخم الذى عقد بجامعة القاهرة قبل سـنوات، وهو العبارة التى نود هنا الوصول بها إلى نهاية تأكيد قيمة الهوية التى يجب التنبه إليها.

---

(١) السابق

لقد حرص على التأكيد على حقيقة واحدة أو حكمة مازال يصيح بها، يذكر لنا أسطورة جميلة عميقة المعنى – ونفتح القوس– ونسمع لهذه الحكمة التى ترددت فى المؤتمر الدولى الأول الذى انتهت إليه أوراقه فى «مجمع الأديان» بمصر القديمة .. وتواصلت فى عديد من هذه اللقاءات والمؤتمرات التى عقدت فى صيف ٢٠١١ بين القاهرة ومدريد وروما وأسطنبول ثم الإسكندرية الأن وكنت شاهدا فيها .. نقرأ ونسمع ونتلفت أن:

– البطل فيها يفقد حبيبته وترحل إلى العالم الآخر، وينصحه العرافون بأنه إذا أراد أن ينجح فى استعادتها فعليه ألا ينظر إلى الوراء بعد أن يخرج بها من عالم الموت!.

ويبدو أننا لا نجنى سوى الألم والمرارة عندما ننظر إلى الخلف![1].

ولقد أعطى الله لنا عينين فى جبهة الوجه لنعرف أن المطلوب هو السير إلى الأمام ومع هذا نغفل عن هذه الحقيقة البسيطة والدرس المباشر، ونكرر العودة إلى الماضى ومعها العودة إلى أخطائه وأحزانه معا! ونكرر تغييب الفرص والفرصة المواتية التى لا ينبغى أن تُفوَّت، والتى إن ضاعت، لاتعود، ويضيع معها كلُّ شىء ..

وهو ما يصل بنا إلى عدة فروض علمية يطرحها علم المستقبل من أجل التغيير، من ذلك ثلاثة فروض:

– القوى البيولوجية ، الغرائز والدوافع والأحاسيس والانفعالات الموروثة بيولوجيا.

---

(١) السابق

- المـوروث الاجتماعى ، العـادات والتقاليد ، والانتمـاءات والدوافع والغايـات، والعقائد والأديان ، وكل أشـكال الثقافـة التى يطبعها مجتمعنـا فينا فتوجه غالبية تصرفاتنا ثم المؤثرات المعرفية فى العديد مـن مجالات العلوم والمعارف والوسـائط الاجتماعية بكافة أشـكالها وبشـكل خاص الأجهـزة الإلكترونية ومجالات الاتصـالات والذكاء الصناعى.. وما إلى ذلك مما عرفه شباب ثورة يناير ٢٠١١.

وبالعود إلى شـروط الوعى بالمستقبل والإشـارات والمعانى الدالة التى أشرنا اليها هنا نلحظ أن القاسم المشترك بينها جميعا يظل هذا «المشترك الثقافـى «عبر القوى البيولوجية أو الاجتماعية أو المعرفية» التى لابد أن نحدد عندها شـرط الخروج بنا إلى هذا المسـتقبل .. فى بدايات الألفية الثالثة.

□□□

شهادة ليست أخيرة

①

هذه الأيام كانت قد أثيرت أسئلة كثيرة حول التعددية فى اتجاه الطائفية أو الهوية الثقافية الواحدة، وهو ما يثير الكثير من الكتابات والمقالات التى تعود بنا القهقرى إلى الوراء فضلا عما يعنيه هذا من العود إلى شروط التقدم، وهى الشروط التى كانت تشير إلى ضرورة تلمس «ثقافة» واحدة من نوع الهوية الثقافية التى نجدها - بالفعل - وليس مجازا بين شعوب الشرق العربى والإسلامى التى نعيش فيها الآن ..

كنت استعيد السؤال لأكثر من مرة السنوات الماضية وعدت استعيد سؤالا وراء سؤال عبر الصحافة الورقية أو الفضاءات الرقمية.

إن طرح السؤال والإجابة عنه تؤكد هذه البدهية: التعدد لا يلغى التوحد بل - على العكس - يؤكد هذا التوحد ويعدد مناطق القوة فيه وهى كثيرة أكدها التاريخ وتؤكدها الجغرافيا.

إن إعادة طرح السؤال البديهى يفسر كيف أن الواقع الذى يجب أن نعيشه هو الواقع الرمزى أو المتبلور فى «ثقافة» واحدة يمكن أن يجمع الكثير من أبناء الوطن الواحد، فنستطيع أن نعدد الكثير من خيوط عرقية ومذهبية ودينية فى النسيج الواحد لا خارجه والأمثلة كثيرة نعيش فيها أو تعيش فينا.

نستطيع اليوم ونحن نتأمل قليلا مايحدث فى العديد من أقطارنا، السودان واليمن والعراق وتونس والجزائر ومصر، العديد من هذه الخيوط؛

نستطيع – على سبيل المثال – أن نتوقف عند النموذج السودانى لنجد فى الوطن الواحد السودان قبل اتفاقية «نيفاشا»وبعدها: البجا والهوسا والنوبيين والفور و شعوب صحراوية أخرى فضلا عن القبائل النيلية وشبه النيلية والبانتو والوثنيين والمسيحيين.

نستطيع أن نصعد إلى النموذج الآخر فى سوريا لنجد فى الوطن الواحد سوريا: العلويون و الدروز والإسماعيليين والمسيحيين و الأكراد والشركس.

وما يحدث فى سوريا الآن يؤكد تفاصيل خطة «الياسمينة الزرقاء» لإسقاط النظام بهدف تقسيم سوريا لعدة دويلات فى حرب إقليمية وفتن سياسية ومذهبية.

وما يقال عن السودان وسوريا يمكن أن يقال عن اليمن وتونس والجزائر فى آن واحد، غير أن هذا يجب أن يرتبط بقضية محورية مهمة حيث إن التعدد لايلغى التوحد، التعدد المذهبى أو الجنسى لا يلغى التوحد الثقافى، فالتوحد الثقافى هنا هو ما يصنع «الهوية الثقافية» فى بلد كمصر، وبالتبعية فى عديد من الأقطار التى تنتمى للشرق الذى نعيش فيه اليوم .. إن ما يقال عن سوريا والسودان يقال عن اليمن و– ومايحدث فيها الآن – من الحوثيين وفتنة المذهب الزيدى.. هل نضيف مايحدث اليوم حول وهم «الفتنة الطائفية»التى كان قد صنعها الرئيس مبارك وأجهزته عقب صعود ثورة يناير ٢٠١١.

هل يمكن أن نذكر أخطار تهدد الوطن– الأم – فى مصر .. حين نذكر فى أرض الكنانة ألوان الطيف التى تتزاحم: التواجد الصهيونى

فى واحة سيوة والحديث عن الأصول الأمازيغية – البربر – لبعض سكانها ..(و)..هل نذكر كيف كان الرئيس السابق لجهاز المخابرات العسكرية الاسرائيلية يتحدث بفخر عن دور الجهاز ومنذ عام ١٩٧٨– مع توقيع «اتفاقية كامب ديفيد» – على إشعال الصراع الدينى والاجتماعى فى مصر..هل نحن فى حاجة لنذكر نعرات الطائفية أو الدينية فى أرض النوبة ثم شلاتين ثم بدو سيناء ثم مايطرأ على الواقع من ألوان وأطياف الطرق الصوفية وجماعات المتشيعين فى مصر..هل نحن فى حاجة لنستعيد خطط «آفى ريختر» وزير الأمن الاسرائيلى (فى معهد أبحاث الأمن القومى بإسرائيل) وقبله مشروع «برنارد لويس» (الذى اعتمده فيما بعد بالإجماع الكونجرس فى جلسة سرية عام ١٩٨٣).

نقول هذا كله ونحن نردد قبل هذا وبعده أن التواجد الإسرائيلى فى واحة سيوة الشبة منعزلة عن الوطن الأم مصر والتى لا تبعد سوى ٥٠ كيلو متر عن الحدود الليبية،ووجودهم بدون أية تأشيرات فى سيناء،واحتفالهم السنوى «بأبى حصيرة» فى البحيرة بالدلتا،يربطنا بما يحدث على حدود مصر الجنوبية فى السودان من مخططات أمريكية وصهيونية فى انفصال جنوب السودان واشتعال الحروب فى دارفور بعد استقلال الجنوب ومناطق أخرى فى الوطن العربى كالصومال والعراق واليمن.. إلى غير ذلك.

إن الخطر أيها السادة هو فى التعدد تحت مسميات كثيرة، والخلاص أيها السادة فى التوحد عبر «هوية» ثقافية واحدة هى قائمة بالفعل وليست مستوردة بأية حال.

الخـلاص بالوحدة الثقافيـة وليس – أبـدا – بالتعددية تحت أية مسميات.

إنه الواقع الذى يجب أن نتمسـك فيـه بذاتنا الثقافية وعبر قانون المواطنـة لا آفـات الطائفية والمذهبية والاثنية والاسـتعمارية التى تريد الفتك بنا جميعا.

(٢)

مازالـت التغييرات والتحولات فـى المنطقة تثير الكثير من الملاحظات الإيجابية فى عالمنا المعاصر، أو لنقل – فى دقة أكثر – فى عالمنا المصرى الذى هو – بالتبعية – يمثل أحد الشعوب العربية والشرقية فى المنطقة.

وهـذه الملاحظات وصلـت إلى أقصاها فى صناعة «الفتنـة الطائفية» فـى مصر وما تلاهـا من أحداث إيجابية لثورة يناير ٢٠١١ فقد تعددت التفسـيرات وتحددت دلالاتها فى معنى «الشـراكة الاستراتيجية المصرية الأمريكية» حين كان البعض يسـعى إلى تفسـير مايحـدث فى إطار هذه الطائفية التى تجمعت فى شـكل مظاهـرات و احتجاجات تكرس لمعنى التعـدد ليس التوحد فى ثقافة واحدة يمكـن أن يعود إليها معنى الانتماء فى الوطن الواحد.

وكان علينا أن نسمع الكثير من التصريحات الغربية خاصة والأمريكية– الإمبرياليـة– على وجه الخصوص عبر إشـارات الرئيـس أوباما فى هذا كله.

وكانت هذه هى الثقافة التى سـعى البعض للترويج لها تحت اسم مطالب معينة أو اجراءات عاجلة فى شـوارع البيت الأبيض فى حين

أن الواقع المصرى هنا كان يملى شيئا مغايرا، هو أن الدعوة إلى مثل هذه المطالب أو الإجراءات إنما كان يعكسه الواقع الحقيقى، هذا الواقع الذى لايجب أن ينسحب إلى الاتهامات الطائفية أو العرقية الطائرة هناك بقدر ما ينتمى إلى مفهوم المواطنة القائمة هنا، فنحن جميعا فى وطن كمصر ننتمى إلى العديد من خيوط الطيف: الطائفى والعرقى بالمعنى العضوى بشكل لانجده فى كثير من الأقطار حولنا، وعلى سبيل المثال إننا إذا تحدثنا عن أقباط مصر سنجد أننا جميعا من المسلمين والمسيحيين من «الأقباط» بالمعنى التاريخى العضوى الكامل أنثروبولوجيا وتاريخيا واجتماعيا فى حين أن مسيحى العراق – على سبيل المثال – ينتمون إلى عدد كبير من الفئات العراقية العربية من العرب والصابئة المندائيين والأكراد والإيرانيين والتركمان مما يؤكد على أن النسيج المصرى لدينا يحتوى على نسيج عضوى تتكامل فيه خيوط المسلم والمسيحى سواء أكان فى القاهرة أو فى سيناء سواء أكان لدى أولاد على فى الصحراء الشرقية أو أبناء شلاتين فى الجنوب، النسيج المصرى أيها السادة متجانس ومتداخل بحيث إنه يصعب علينا التحدث فيه عن نسب مغايرة وأرقام مختلفة، الطيف السكانى تجانس وتماس عبر التاريخ والجغرافيا بشكل يصعب الحديث فيه عن تعددية طائفية أو جنسية بأية حال.

وهو ما يقترب بنا أكثر من السياق الأخير، ونقصد معه قضية المواطنة فى الوطن.

إن الخلاف بين أبناء الوطن – وهو شرعى وطبيعى – لم يكن ليخرج بنا قط إلى هذه التعددية – الطائفية – بأية حال، وإنما إلى حق المواطنة فى المقام الأول. إن ما يبحث عنه المصرى فى جنوب البلاد كما فى شمالها أو غربها كما أن ما – يبحث عنه المواطن فى غرب البلاد كما فى شرقها. وكذا العلويون والدروز و الإسماعيليون والمسيحيون وغير العرب من الأكراد والترك.. إلى غير ذلك.

إن الواقع هنا يختلف عن أى واقع هناك، إننا نتحدث هنا عن المساواة وليس التعدد، الفرص الواحدة وليس التفرقة بأية حال، إنها المساواة بين أبناء الوطن الواحد؛ المساواة فى الفرص فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على السواء، هذه هى المساواة حين نتحدث عن المادة الثانية من القانون المصرى أو بناء دور العبادة أو حق الانتخاب أو تكافوء فرص العمل ..وهى هى العدالة الاجتماعية الغائبة اليوم وغيرها مما يمكن أن يعانى منه الإنسان المصرى مع تعدد العقيدة أو الانتماء اليوم.

إن نظرة عامة لما يدور حولنا فى أرض الكنانة ترينا أن ما يتعرض له المواطن فى أى دين هو هو ما يتعرض له المواطن الآخر، التفرقة هنا تصبح واقعا عاما لايتمهل عنده صاحب هذه الملة أو صاحب هذا الدين بأى حال من الاحوال.

(٣)

والواقع أن المعاناة فى بناء دور العبادة لايتوقف عند هذا المواطن أو ذاك، كما أن التهميش اجتماعيا لظروف اقتصادية نعانى منه جميعا وأصبح يترصد جميع المواطنين ليس هذا المواطن أو ذاك.. بل نجازف

بالقـول إن الأجهـزة المخابراتية كانت كثيرا ما تصنـع (الفزاعة) التى يهرب فيها الكثير من قيم المواطنة.

وهو ما يدفعنا إلى الخروج من شـرنقة التعدد الطائفى إلى البحث عن حق المواطنة. إلى الخروج من أسر الحقوق إلى أمر الواجبات، الخروج من بوتقة الفتنة الداخلية إلى ثقافة «المشترك».

لانحتـاج فـى هذا الصدد إلى الإشـارة إلى كثير من الأفـكار العميقة فـى مجتمعنـا تتبنى قضية المواطنـة لا التعدد منذ عصـر أخناتون فى مصـر القديمة حتـى اليوم دون أن نزايد على أى منها، بل إن بيننا من راح يبشـر منذ قرابة ربع قرن بشـىء أقرب إلى « المشترك الثقافى» بين الأجناس مما يؤكد على أن هناك روابط وعناصر أكيدة تربط بين البشر جميعـا ما بالك بأبناء القارة كلها مابالك بأبناء حضارة واحدة منذ عصر التوحيد فى مصر و بزوغ فجر الديانات التوحيدية.

وعود على بدء، نريد أن نشـدد هنـا على أن حق المواطنة يظل أولى بالاهتمـام من التعدد الطائفى، وهو تعدد وهمـى لاينتمى إلى مصر بأية حـال من الأحوال، إنـه حق المواطنة الذى يؤكـد على أن لكل مصرى حقا، وبالتبعية، على كل مصرى واجب لابد أن يتنبه إليه.

إنـه حق المواطنة وقبله واجب الانتماء إلى أرض الوادى وسـلامته.. أليس كذلك ؟!!

(٤)

عدت لاسـتعيد لحظة التأمل – التحول بعد أن عدت من إستانبول وأكتب فـى أوراقى الخاصة: «كنت هناك فى هذا الوقت.. الاثنين وفى

التاسعة وخمس دقائق صباحا حين انطلقت صفارات المصانع وتوقفت وسائل النقل ووقف تلاميذ المدارس فى وضع الانتباه.

هو الموقف الذى وجدت نفسى فيه أمام تمثال مصطفى كمال أتاتورك فى قونيه ،أمام متحفه أو فى الساحة الرئيسية فى استانبول (تقسيم) التى تتفرع منها شوارع عديدة وحيث نصب حجرى يطل من كل واجهة من واجهاته الأربع تمثال لأتاتورك، كان كل شىء يشير الى الرمز.. أصابع رجل التمثال تتجه إلى الغرب».

عدت بذاكرتى إلى موقف أتاتورك الذى لم يتغير منذ ٧٠ عاما.. غير أن هذا الموقف لم يحمل لى هذا التوجه الجاف إلى الغرب بقدر ماحمل التوجه الرمزى، إنه واقع لا نستطيع تجاهله ،لكنه الواقع الذى لانستطيع معه أن نتجه إلى المستقبل دون الوعى به .. إنه الواقع الذى يفسر مايحدث الآن فى المنطقة العربية.

الواقع الذى يفسر ضرورة التنبه للهوية كوسيلة دفاع وحيدة فى هذا العالم، الهوية الخاصة بنا هذه الثقافة الإسلامية، التى يجب أن نحرص عليها ونحن نتجه الى الغرب.

نتجه إلى الغرب أو ضد الغرب..

نتجه إلى الغرب لاستعادة القيم الحضارية والعلمية العالية..

أو نتجه ضد الغرب ضد الهجمة العنصرية والإمبريالية..

الواقع أن الاتجاه للغرب هنا كان يعنى الاتجاه إلى المستقبل، ليس الغرب بالشكل الطبوغرافى أو الجغرافى أو حتى – الحضارى – وحسب، وإنما إلى الغرب بالمعنى الرمزى، حتمية التعامل مع هذا الغرب

بشكل واع، فلن نستطيع أن نعيش فى بدايات الألفية الثالثة، فى عصر ما بعد سقوط سور برلين، وسقوط أشكال الحرب الباردة، وصعود القوى الاقتصادية العاتية مرورا من الصين واليابان ونيبال وسومطرة إلى بورما وسيلان وسيام مرورا بالغرب الأوربى وصولا إلى الغرب الأمريكى حيث الغرب الذى يعيد تشكيل واقعنا بمنطقه الذى لابد أن نتنبه له. الواقع أن الوعى الحضارى هو الذى يجب أن نتنبه له فى هذه الفترة الصعبة من تاريخينا المعاصر حيث نتجه إلى تجليات العولمة لنستعيد فيها قيمة الهوية الواعية.

إنها تجليات عاتية لا تختلف مع الأصالة بقدر ما تتفق مع المعاصرة، لاتختلف مع مفهوم العولمة بقدر ماتتفق مع عالمية الإسلام فهناك فارق مؤكد – على سبيل المثال – بين هذه العالمية للإسلام والعولمة الغربية التى نراها، فالعولمة ظاهرة تجتاح عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج الهائلة.. وهناك انتشار يواكب هذا التقدم الهائل فى وسائل الاتصال والثورة المعلوماتية.. انتشار فى القيم والعادات والثقافات الغربية، فالعولمة من خلال آلياتها الاقتصادية تسعى إلى صياغة نسق من القيم الكونية – تمييزا لها عن أن تكون قيما تنتمى لخصائص حضارة معينة – هذه القيم سواء فيما يختص منها بالسلوك الاقتصادى أو النظام العائلى.. أو القيم والأعراف والتقاليد تظل مخالفة تماما لقيمنا الإسلامية بالدرجة الأولى.. وبوضوح أكثر يريد أنصار هذه العولمة أن تعم (قيم العولمة الكونية) الغربية مقابل تغييب ثقافة الهوية الشرقية بيننا.

إنه الوعى الإسلامى المعاصر الذى تتماهى فيه قيم الهوية العقيدية مع القوميات والأقليات والجماعات والتيارات الفكرية والسياسية وما

إلى ذلك ليؤكد لنا مفهوما واعيا للغرب، لم يعد الغرب هدفنا بقدر ما نستعيد فيه القيم الإسلامية العالمية وليست المعولمة بأية حال..

إنه الغرب الذى لابد أن نتنبه إليه وهو يشير إلى المستقبل أكثر مما يعود بنا إلى الماضى.

الغرب هناك – المستقبل هناك – حدثت نفسى لكن – استطردت بسرعة – يكون مفيدا بقدر ما نكون نحن واعين بضرورته، وبقدر ما نكون نحن واعين بشروط العيش فى الألفية الثالثة.. لا نتخلى عن الهوية وفى الوقت نفسه لا نبتعد عن المستقبل وشروط العيش فيه.

(٥)

كان على أن أحاول أن أتحرك وأفهم أمام تمثال مصطفى كمال أتاتورك فى قونيه أمام متحفه أو فى الساحة الرئيسية فى اسطنبول(تقسيم) ..

كان على أن أحاول رؤية الغرب بشكل جديد يستعيد الوعى بالهوية الحضارية لا الغياب فى الهويات والمذاهب والطوائف والقوميات الكثيرة التى نغيب فيها اليوم.

كان لابد من التنبه إلى أمر بدهى، هو، أن العيش فى هذا العالم لايجب أن يتلمس معه الشوفونية أو التمهل عند مفاهيم أو تعريفات ذاتية عقيمة، فكتاباتى التى زادت على تسعين كتابا يبدو فيها رؤيتين تتماهى فيهما الرؤية فى السياق الأخير، أقصد رؤية الوعى القومى العربى ورؤية الوعى الإسلامى.

ومراجعة عنوانات مانشرت يبدو احتفاء كبيرا بالوعى القومى العربى، غـير أن التمهل أكثر، والتأنى عند تحديـد وجهة النظر الذاتية، ترينا أن الرؤية الأبعد- لما بعد القومى العربى - هى الوعى الإسـلامى، هذا الوعى ليس تمهلا عند العقيدة - فحسـب - وإنما عند عناصر الهوية العربية التى تنبع من الفكر العقدى ولا تتوقف عنده كثيرا.

الوعى الذى يستمد عناصره من التاريخ الحضارى للمنطقة..

وعلى هذا النحو، فإنه يمكن القول إن الهوية الإسـلامية تسـتوعب الأقليات الدينية أو العرقية أو الاجتماعية أو الوطنية فى نسيج معاصر؛ فالهويـة تصبح وعيا للقضاء على العنصرية أو التميز أو اتخاذ موقف من الأقليات انطلاقا من أن الهوية التى هى نتاج آلاف السـنين من التطور تفرض «المساواة» فى حقوق المواطنة فى المنطقة مما يشير إلى الواقع الذى يتمثل فى تأكيد وتحديد الهوية الحضارية فى المنطقة مما نصل معه إلى تأكيد هذه الهوية الثقافية، وحين نقول الثقافية فإننا نعنى إلغاء ما يهدد نسيج الهوية الحضارية فى المنطقة ضد الغرب الإمبريالى ..

ولأهمية هذا الطرح، فقد وجدت نفسى فى أكثر من ندوة أو احتفالية فى أنقرة أذكر هذا التباين الذى يجب تقبله والتعامل معه بوعى شديد، وذكرت أن لدينا فى المنطقة العربية نسبا عديدة:

العـراق: المسـيحيون غـير العـرب ٣٪، الصابئـة المندائيـون أقل من ١٪،الأكراد ١٨٪، الايرانيون ١,٥٪، التركمان ٢٪.

سـورية: العلويون ١٠٪، الدروز ٤٪، الإسماعيليون ٧٪،المسيحيون غير العرب ٣٪، الأكراد ٤٪، الترك ١٪، الشركس ١٪ .

الأردن: المسيحيون١,٥ ٪، الشركس ١,٦ ٪؛ الشيشان أقلية ضئيلة، الأرمن ٠,٥٪، الأكراد ٠,٣٪ ،التركمان ٠,١٢٪ .

لبنان: الدروز ٦٪ ،العلويون أقل من ١٪، المسيحيون العرب ٣٣٪، المسيحيون غير العرب ٥٪. الأكراد ١٪، الترك أقل من ١٪.

مصر: النوبيون٢٪ ،البجا (ومنهم البشارية) أقل من ٠,٥٪، البربر (السيويون) أقل من ٠,٥٪ ،أفارقة ،وغجر ٢٪، الأقباط ٩٪ .

السودان: البجا ٦٪، الهوسا ٤٪، النوبيون ٣٪ ،الفور ٢٪، شعوب صحراوية أخرى ٤٪، القبائل النيلية وشبه النيلية ١٦٪، البانتو ٢٪، الوثنيون (كلهم من غير العرب) ٢٥٪، المسيحيون ٥٪.

الجزائر: المسيحيون العرب أقل من ١٪، البربر السنة (أهمهم الشاوية والقبائليون والشلوح) ٢٦٪ – الأباضيون (المزابيون ،وهم من البربر) أقل من ١٪ ،الطوارق (بربر سنة من البدو الرّحّل) أقل ٠,٥٪ – المسيحيون البربر (خصوصاً فى جبال القبائل) أقل من ١٪.

المغرب: البربر ٣٦٪، الطوارق (بربر من البدو الرّحّل. أقل من ١٪، اليهود ٠,٢ ٪، الأوروبيون (الأغلبية مسيحيون) ١٪، الأفارقة (الزنج) أقل من١٪.

موريتانيا: المولّدون (عرب وبربر) ٤٠٪، الأفارقة الزنج ٢٠٪، البربر (بمن فيهم الطوارق) ٢,٥٪.

هذا فى المنطقة العربية فقط، فاذا فتحنا حركة «البرجل» إلى أقصاها فى المنطقة – (الشرقية) لنعبر إلى إيران وماليزيا وإندونيسيا وتركيا لراعنا هذا التباين الكبير، الذى يبدو مريعا فى المنظور المباشر، إيجابيا

فـى المنظور العام، منظور الهويـة الثقافية فى المنطقة..فالهوية هنا لابد أن ترتبط بالحضارة، الحضارة التى ترتبط لدينا بالوعى فى فهم تكوين الهويـة وعناصرها فى حين أنها ترتبط فـى الغرب بالتفوق فى «تطبيق العنـف المنظم» فـى تعبير هانتنجتون .. الهوية يجـب أن ترتبط لدينا بالوعـى بالـذات الاجتماعيـة والثقافية فى المنطقة ..وقبـل هذا وبعده بالأخطـار التى تتوالى علينا خاصة فـى زمن العولمة وأخواتها وصولا إلى الأزمة العالمية التى راحت تبدد الكثير من الحجب والمسـافات الوهمية فى بدايات الألفية الثالثة.

ولأننى سعيت إلى محاولة تأكيد هذه «الهوية» كخيار وحيد للعيش فـى هذا العالم، فقد سـعيت لتأكيـد هذا فى العديد مـن الاحتفاليات التى حضرتها فى الحقبة الأخيرة داخل مصر وخارجها، ولأنه يصعب إعادة النظر إلى هذا المشـهد، فسـوف نسعى هنا لترك بعض التعبيرات والإسـهامات فى هـذا الصدد؛ فى تـأكيد ضـرورة الحفاظ على الهوية الحضارية للعيش فى العالم الغربى الإمبريالى فى الشمال ..

(٦)

عرفت النقيض حين عدت إلى الأرض العربية ثانية.

عرفـت المعنى الذى نجده فـى الاتجاه العـام إلى الغرب والاتجاه الواعى الدال.

وعـدت لأفهم العديد من رموز حياتنا المعاصرة التى نعيش فيها دون أن نعيـش فيها بوعى، أو بنظرة تتعمق فـى التاريخ لتعيده إلى الحاضر الذى نعيش فيه.

عدت إلى فهم أو رؤية العديد من الرموز الدالة حولى وكأننى أراها لأول مرة عدت أستعيد العديد من هذه الرموز والرؤى فى عالمنا العربى هنا.

عرفت توجه سعد زغلول- التمثال الضخم له فى الإسكندرية - وهو يتجه إلى الغرب.. فهمت موقف تمثال طلعت حرب فى وسط القاهرة وهو يتجه إلى الغرب.

استعدت المشهد الذى راعنى فى العاصمة الجزائرية أول مرة، حيث رأيت التمثال الفخم الضخم للأمير عبد القادر الجزائرى وهو شاهر سيفه متجها إلى الغرب أو - بشكل أدق - إلى الشمال حيث البحر وما وراء البحر فى الشمال.

لكنى اقتربت ودهشت أيضا من عديد من الأبنية والأبراج التى بنيت فى الأرض العربية لكنها تتجه بالخطاب العام فيها إلى الغرب.

اقتربت وفهمت المعنى الحقيقى للعديد من القنوات الفضائية أو الرقمية وهى تتجه - بنماذجها - إلى الغرب، الاتجاه إلى الغرب فى الوطن العربى فيما يبدو يحاكى الشكل أكثر من المعنى.. كان الاتجاه فى كل مكان لايمثل الواقع القاسى بقدر مايمثل الرمز.

الاتجاه إلى الغرب ضرورى لكنه لابد وأن يرتبط بفلسفة العصر، بمنطق البقاء وقانون الوجود.

أردنا جميعا أن نتجه إلى الغرب، الغرب الذى ينتمى إلينا - نحن أبناء الشرق العربى - والشرق الإسلامى - الغرب الذى لم يصل إلى ما وصل إليه اليوم دون أن يتعرف إنجازات الشرق العربى بعقيدته الإسلامية التى انطلقت ولقرون بعيدة بين أقصى المشرق الأوروبى - القسطنطينية - والأقصى المغرب الأوروبى - الأندلس.

كان لابد أن أفهم فى هذا كله حقيقة أن الغرب لم يصل إلى حضارته قط بمعزل عن الحضارات السابقة عليه، وهى الحضارة العربية التى عرفت صورا عديدة من التطور والتقدم فى هذه القرون التى كان الغرب يغفو عنها طويلا فى العصور الوسطى، والتى يجب أن تعرف فى زمن هيمنة الغرب أن الطريق إلى المنهج العلمى يمر بالغرب لكنه يعود – لابد أن يعود – إلى الشرق العربى من جديد.

عدت القهقرى حيث وقفت أمام آيا صوفيا – القسطنطينية – وأنا أتساءل .. كيف أن تركيا المعاصرة اليوم لا تتجه مع أتاتورك إلى الغرب الآن بقدر ما تسعى بوعى شديد إلى الشرق؛ إن تأمل موقف الحكام الأتراك والعلماء الأتراك اليوم يرينا أن تركيا تتجه إلى الكعبة..إلى الفكر الإسلامى المستنير إلى الهوية التى تفسح المجال بعيدا وعميقا لمعنى جديد أو يجب أن يكون جديدا حين يتسلح بالوعى والمنطق فى هذا العصر.

تتجه إلى الحضارة الإسلامية ببصماتها العقدية المستنيرة، ليس مع تمثال أتاتورك إلى الغرب وإنما إلى الهوية الإسلامية بمبادىء الإسلام الحنيف.

ليس إلى الغرب بوجه صارم بقدرما يكون بعقل واع، باتجاه إيجابى إلى الحضارة الإسلامية بدلالاتها الممتدة إلى بلاغة التاريخ وعبقرية الجغرافيا وحتمية الحضارة المعاصرة ..

هذه بعض الدلالات التى فرضت على العقل الواعى لدى وأنا أتجول بين القسطنطينية وأنقرة وأزمير وقونية عود إلى أسطنبول مرة أخرى قبل أن أعود إلى الجنوب إلى الواقع العربى هنا، حيث يجب أن يمتد الوعى الحافز إلى التقدم فى اتجاه الغرب، ليس فى الاتجاه الجغرافى بقدر ما هو الاتجاه الحضارى.

عـدت إلى حقيقـة بدهية، هـى.. أننا يجب أن نتجـه إلى الغرب بوعى شـديد، فالاتجاه إلى الغرب يكون بالاتجـاه إلى التغيير الذى حثت إليه الآية الكريمة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾

الرعد: (١١) صدق الله العظيم ...

العودة إلى الوجه الحضارى الإسلامى هو ما يجب التنبه إليه قبل الصعود إلى الغرب أو الهبوط منه..قبل الخروج من درب المستقبل.

حاولت أن أعيد صياغة هذه التحولات فيما كتبت بدورية تصدر فى مصر «الهلال».

نشـرت لتعبر عن درجة التحول من موجةالوعى القومى العربى إلى عرض الموجة- التيار- ..

..تيار المستقبل

حاولت أن أعيد صياغة هذه التحولات حيث الفكر الإنسـانى الأرحب، حيث رمز الحضارة التى ينتمى إليها الإنسـان الذى يعيش فى الشرق من هذا العالم، ويحمل انتماءات جنسـية أو طائفية أو دينية أو اثنية لكنه فى السياق الأخير يحمل دائما جينات الثقافة العالمية التى توجد اليوم والآن ـ ـيت الألفيـة الثالثة، هـذه الثقافة التى لابد أن تتبلور وتتطـور أكثر لتأكيد الهوية المحددة فى الكينونة الحضارية العالمية ونحن على مشارف ثورة يناير ٢٠١١

ونحـن نتجه إلى الشـمال، ونحن نعى كيف أن «أبا الهـول» يتجه أيضا إلى الشرق..

ونحـن نعى كيف أن الطريق إلى المسـتقبل ينتهى إلى المشـترك الحضارى لنا هنا، والآن.